



# The legal ruling on encrypted tokens with utility. (jurisprudence study)

Mohammed Azad Smael

Koya University, Education

mohammed.azad@koyauniversity.org /0750848621

Himdad Majeed Ali

Koya University, Law

Drhimdadmarzani@gmail.com / 07703604242

## Abstract:

The subject of encrypted tokens with utility (Utility Token) is one of the developments that have emerged in recent years, completely similar and overlapping with cryptocurrency in its use of (Blockchain) technology to create its units called the crypto process, as well as its use in currency trading operations, and what distinguishes it is the provision of multiple benefits and services through electronic platforms, and there are various models, including its function is limited to providing services, and this type of code can be adapted as a non-cash payment method such as electronic balances, and then it is The legal ruling for this type of symbol is permissible if it is not used and is not associated with prohibitions, and the second type of utility tokens, which with what provides services, they represent cryptocurrency to be used in currency trading, and this type is the overwhelming majority of encrypted tokens of interest, so many of these symbols with benefits have become in the rule of cryptocurrency.

Keywords: Tokens, Utility Tokens, Virtual Currencies.



## الحكم الشرعي للرموز المشفرة ذات المنفعة (Utility Token)،

(دراسة فقهية)

محمد زاد سمايل

(جامعة كوية- كلية التربية)

الايمل: mohammed.azad@koyauniversity.org

رقم موبايل: ٠٧٥٠٨٤٨٦٢١٤

أ.د. همداد مجيد علي المرزاني

(جامعة كوية- كلية قانون)

الايمل: Drhimdadmarzani@gmail.com

رقم موبايل: ٠٧٧٠٣٦٠٤٢٤٢

### الملخص:

يعدّ موضوع الرموز المشفرة ذات المنفعة (Utility Token) من المستجدات التي ظهرت في السنوات الأخيرة، وهي تتشابه وتداخل تماماً مع النقود المشفرة (coin) في استخدامها لتقنية (Blockchain) لإنشاء وحداتها التي تسمى عملية التشفير، وكذلك استخدامها في عمليات المتاجرة بالعملات، وأما ما يميّزها فهو تقديم منافع وخدمات متعددة عن طريق منصات إلكترونية، ويوجد لها نماذج متنوعة، فمنها تقتصر وظيفتها في تقديم الخدمات، ويمكن تكييف هذا النوع من الرموز كوسيلة دفع غير نقدية، مثل الأرصدة الإلكترونية، وحينئذ يكون الحكم الشرعي لهذا النوع من الرموز هو الجواز إذا لم تُستخدم ولم تقترن بمحظورات، وأما النوع الثاني من الرموز ذات المنفعة فهي ما تقوم به من تقديم الخدمات وهي تمثل نقداً مشفراً لاستخدامها في متاجرة العملات، وهذا النوع هو أغلبية الساحقة من الرموز المشفرة ذات المنفعة، لذا أصبح كثير من هذه الرموز ذات المنافع في حكم النقود المشفرة.

الكلمات الدالة: الرموز المشفرة (Token)، الرموز المشفرة ذات منفعة (Utility Token)، العملات

الافتراضية.



## الحكم الشرعي للرموز المشفرة ذات المنفعة (Utility Token)،

### (دراسة فقهية)

محمد ازاد سمايل

أ.د. همداد مجيد علي المرزاني

جامعة كوية

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: بعد كل هذه التطورات العلمية التي حدثت وما زالت تحدث، ظهر جلياً للجميع أن أحكام الشريعة الإسلامية صالحة لكل مكان، ومهما تطور الزمان، واستحدثت المسائل العظيمة، وليس ذلك فحسب، وإنما نجد في شريعتنا الغراء عديداً من الحلول العملية والواقعية لكل هذه المستجدات بما يحقق إمكانية مواكبة التطور الذي يصب في مصالح الناس، وذلك استناداً إلى شمولية هذا الدين الحنيف وإعطاء مساحة واسعة من الحرية للأفراد والدول للسير مع التقدم الحضاري دون التخلف والانحطاط - إذا حسن تطبيقه - وكل ذلك في إطار مجموعة من الضوابط والمقاصد الشرعية المأخوذة من القرآن والسنة النبوية، وإحدى مستجدات هذا العصر هي ظهور الرموز المشفرة (Token)، التي انتشر استخدامها بين الناس لأغراض مختلفة، منها إمكانية تسهيل تداول المنافع الإلكترونية، إلا أنها تحمل في طياتها أيضاً الكثير من المخالفات الشرعية والقانونية التي تسبب إخفاقات اقتصادية على مستوى الدول والأفراد، وبما أن هذه الرموز المشفرة ليست نوعاً واحداً وإنما تعددت أنواعها وبالتالي تستدعي دراسة كل نوع منها تكييفاً مستقلاً ثم بناء الحكم الشرعي عليه، وأحد أهم أنواعها هي الرموز ذات المنفعة (Utility Token)، وسندرس عدد من نماذجها المختلفة، مع بيان الصورة الشرعية والقانونية لها، مع إمكانية استخدامها في تسهيل الوصول إلى تداول المنافع والخدمات في دول المسلمين.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع:

١. رغم انتشار استخدام بعض هذه الرموز المشفرة (Token) إلا أنها لم تحظ حتى الآن بقدر كاف

من الدراسة والبحث خصوصاً من حيث الحكم الشرعي والقانوني.



٢. الرموز المشفرة تعدّ من النوازل المعاصرة، وفي تطور مستمر من حيث ماهيتها وخصائصها، لذا تتطلب من الباحثين استمرار البحث في جوانبها المختلفة.

٣. قلّة اهتمام الباحثين بمسألة التكييف الشرعي والقانوني لهذه الأنواع المختلفة من الرموز المشفرة، والتي أنشأ اختلاف الباحثين من حيث تصورهم تجاه هذه الرموز؛ وبالتالي تنطرق إلى اختلافهم في الحكم الشرعي والقانوني.

ثانياً: أهمية البحث: تظهر أهمية البحث مما يلي:

١. تسليط الضوء على أهم أنواع الرموز المشفرة وهي الرموز ذات المنفعة (Token Utility) المستخدمة الآن بقدر واسع على مستوى العالم. ومعرفة تكييف هذا النوع من الرموز المشفرة من الناحية الشرعية والقانونية بما يؤثر فيما بعد على الحكم الشرعي.

٢. دراسة التكييف الشرعي والقانوني لهذا النوع من الرموز المشفرة وتسهيل عملية الوصول إلى الحكم الشرعي وكيفية التعامل مع نماذجها المختلفة.

٣. ازدياد انتشار نماذج كثيرة من هذه الرموز المشفرة في العراق بعد تسويق منصات المنصات الإلكترونية، فاهتم بعض الناس بكل ما توقعوا منه الربح دون معرفة الحكم الشرعي والقانوني، وبالمقابل نجد شريحة واسعة رفضت هذه الرموز جملة وتفصيلاً، رغم ما يوجد في هذه الرموز مما يحتاج إلى تفصيل أكثر حول حكمها الشرعي والقانوني.

ثالثاً: إشكالية البحث:

بعد أن بدأ استخدام الرموز المشفرة (Token) وتنوعت نماذجها وتعددت مجالاتها أثارت كثيراً من الإشكالات الشرعية والقانونية، وصار من الصعب بناء تصور واضح تجاه هذه النماذج المختلفة، ومن الصعب دراسة كل واحدة من هذه الرموز على حدة؛ للوصول إلى حكمها الشرعي؛ وبالتالي لا بد أن نسلط الضوء على أنواعها بالدراسة بدل دراسة كل واحدة منها، وهذا الأمر يمكن بناء تصور واضح وشامل، ويسهل علينا بناء الحكم الشرعي.

وبما أن دراسة كل رمز مشفر أمر لا يمكن تحقيقه، لكثرة أعداد هذه الرموز، واختلاف أنواعها، لذا نسلط الضوء على أحد أهم أنواعها الذي يشتمل أكثرية الرموز المشفرة، وهي الرموز ذات المنفعة، رغم وجود



بعض اختلاف بين هذه الرموز داخل النوع الذي ينتمي إليه، إلا أن عددًا من السمات المشتركة تجعل من السهل فهم ماهيتها وبناء الحكم عليها.

رابعًا: منهج البحث:

نُحِت في هذا البحث على المناهج الآتية:

١. المنهج الوصفي وذلك بواسطة وصف هذه الرموز المشفرة وتقسيمها وبيان خصائصها.
٢. المنهج الاستقرائي عن طريق تتبع واستقراء أقوال العلماء لبيان التكييف الشرعي والقانوني لهذا النوع من الرموز.
٣. المنهج التحليلي، ويقوم على تحليل أهم المعلومات الواردة لعدد من الرموز، وكذلك مدى ملاءمتها مع الضوابط الشرعية.

خامسًا: الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات تناول مسألة الرموز المشفرة (Token) إلا أن الأكثرية منها تتعلق بدراسات اقتصادية أو التكنولوجية أما ما يتعلق بدراسة الحكم الشرعي والقانوني لأنواعها المختلفة، بناءً على التكييف الشرعي والقانوني، فقليل جدًا منها:

١. العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، للدكتور معتز أبو جيب، منشورة ضمن بحوث ندوة (العملات الرقمية المشفرة) المنعقدة برياض في ٨ نوفمبر ٢٠٢١م، بالتعاون بين مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومنظمة التعاون الإسلامي.

٢. العملات الرقمية (الكوينزات) حقيقتها، أحكامها، آثارها الاقتصادية (دراسة تأصيلية تطبيقية) إعداد الباحث: حمزة موسى الياسين، جامعة إدلب، كلية الشريعة والحقوق.

٣. أما على سبيل دراسة رمز مشفر خاص فيوجد دراسات عدّة، أسبقها -حسب معرفتي - ما قام به الأستاذ الدكتور: خالد محمد صالح، حول (One coin) باللغة الكردية سنة ٢٠١٧، وهو رمز مشفر (Token) انتشر في العراق بكثرة.

رغم وجود مادة غزيرة ومفيدة في هذه الأبحاث العلمية إلا أنّ ما يهَمُّنا في هذا البحث تسليط الضوء على إحدى أهم أنواع هذه الرموز المشفرة وهي الرموز ذات المنفعة التي لم تحظ بدراسة كافية، خصوصًا فيما



يمكن الاستفادة منها لتعدد الوسائل المشروعة في تداول المنافع والخدمات الشرعية والضرورية، رغم إعطاء تصور واضح حول هذا النوع من الرمز المشفر ببيان تكييفه ما يسهل بناء الحكم الشرعي والقانوني.  
سادسًا: خطة البحث:

تم تقسيم البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات، حيث يعرض المبحث الأول تعريف الرموز المشفرة ونشأتها وخصائصها وأنواعها، أما المبحث الثاني فمخصص للبحث عن دراسة أهم أنواع الرموز وهي رموز ذات المنفعة (Utility Token) مع بيان تكييفها وبناء الحكم الشرعي والقانوني عليها.

المبحث الأول: الرموز المشفرة (Token) تعريفها ونشأتها وأنواعها وخصائصها.

ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب:

في هذا المبحث نتعرف على الرموز المشفرة، وأهم نوع من أنواعها وهو الرموز ذات المنفعة، وبعد تعريف الرموز المشفرة بصورة عامة وبيان نشأتها لا بد من ذكر خصائصها؛ لتمييز هذه الرموز عن النقود المشفرة لوجود صلة كبيرة وتداخل واسع بينها وبين النقود المشفرة، عن طريق مقارنة واضحة لأهم المعايير الأساسية المتعلقة بـها.

المطلب الأول: تعريف الرموز المشفرة (Token).

المطلب الثاني: نشأة الرموز المشفرة (Tokens)

المطلب الثالث: خصائص الرموز المشفرة (Token).

المطلب الأول: تعريف الرموز المشفرة (Token).

الفرع الأول: تعريف الرموز لغة:

الرموز جمع رمز وقد جاء هذا اللفظ في قواميس اللغة بمعانٍ عدة، منها:

١. الحركة والاضطراب: قال ابن فارس "الراء والميم والزاي أصل واحد يدل على حركة واضطراب"<sup>(١)</sup>.  
٢. الإشارة والإيماء: فقال ابن منظور: الرمز إشارة وإيماء بالعينين والحاجبين والشفيتين والقلم<sup>(٢)</sup>.  
٣. الصوت الخفي باللسان: فقال ابن منظور: الرمز تصويت خفي باللسان كالهمس<sup>(٣)</sup>.  
والمعنى المقصود والأقرب لاستخدام الرموز هو: الإشارة والإيماء، باعتبار أن هذه الرموز تشير إلى نقديتها أو المنفعة أو أي شيء آخر.

الفرع الثاني: تعريف المشفرة لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف المشفرة (Crypto) لغة: قال ابن فارس "الشين والفاء والراء أصل واحد يدل على حد الشيء وحرفه. من ذلك شفرة السيف: حده، وشفير البئر وشفير النهر: الحد"<sup>(٤)</sup>.  
وقال الجوهري: "الشَفْرَةُ بالفتح: السكِّين العظيم. وفي المثل: " أصغرُ القومِ شَفْرَتُهُمْ "، أي خادمهم، والشفير بالضم: واحد أشْفَارِ العين، وهي حروف الأَجْفَانِ التي يَنْبُتُ عليها الشعر، وهو الهدب. وحرف كل شيء: شَفْرُهُ وشفيرُهُ، كالوادي ونحوه"<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: تعريف المشفرة (Crypto) في اصطلاح مبرمجي الحاسوب: لم أجد تعريفاً اصطلاحياً غير هذا التعريف للتشفير، وهو: "إنشاء رموز تحمي سرية البيانات، فيحول التشفير البيانات إلى صيغة يمكن قراءتها وفك رموزها بواسطة المستخدمين المصرح لهم فقط، ويمكن أن تنتقل البيانات بأمان من دون فك تشفيرها وانتهاكها من جهات غير مصرح لها"<sup>(٦)</sup>.

ولكن يوجد اعتراضات عدّة على هذا التعريف، هي:

١. عدم ذكر أهم أركان وسيلة التشفير وهي سلسلة الكتل (Blockchain).

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (رمز)، ج٢، ص٤٣٩

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص٣٥٦

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٣، ص٢٠٠

(٥) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج٢، ص٧٠١.

(٦) أبوبكر سلطان، تقنية البلوكتشين: ماهي، كيف تعمل وآفاقها، مجلة القافة، ٢٠١٩، ص٨٥.



٢. ذكر فك تشفيرها وانتهاكها بأسلوب يوحى بسهولة وقوع هذا الأمر، رغم أن أعلى ما وصل إليه العلم للأمان هو استخدام التشفير بهذه الوسيلة المعاصرة.

والتعريف الذي يراه الباحث أكثر دقة هو: وسيلة إلكترونية تستخدم فيها سلسلة الكتل (Blockchain) لإنشاء رموز تحمي سرية البيان، بحيث لا يمكن قراءتها أو معرفة محتواها المخفي إلا من يكون لديهم مفتاح الشفرة التي تمكنهم من معالجة تلك الرموز للتعرف على المعلومات الأصلية.

الفرع الثالث: تعريف الرموز المشفرة (Token) اصطلاحاً:

أكثر من عرفوا الرموز المشفرة نظروا إليها من زاوية كيفية إنشائها واستخدامها بالوسائل الإلكترونية، ولكن وجدت تعريفين لباحثي دراسات الشريعة الإسلامية تطرقا إلى تعريفها تعريفاً آخر: أولاً: عرفها د. معتز أبو جيب بقوله: "عملات مشفرة داخل تطبيق معين، تسمح لحاملها باستخدام مزايا التطبيق، وتقدمها الشركة كحوافز للاستمرار في استخدام ميزات التطبيق لقاء مهام معينة، كاجتياز مرحلة معينة"<sup>(١)</sup>.

مناقشة التعريف: مع أسبقية الباحث بتعريف الرموز، ولكن تعريفها وتسميتها بالعملات المشفرة في غير محلها؛ لأن القليل جداً من هذه الرموز المشفرة تدعي وتقر بأنها عملة مشفرة، وأما الأكثرية منها فتدخل في مجال الألعاب الإلكترونية أو رموز ذات المنفعة (Utility Token)، أو رموز المنصات الإلكترونية (Platform Token) أو رموز غير قابلة للاستبدال (NFT)، لذا لا يمكن أن تسمى هذه الرموز المشفرة بالعملات المشفرة، لوجود عدد من الفروق الكثيرة بين العملات المشفرة والرموز المشفرة كما سنبيّنهما في الفرع الثالث من هذا المطلب.

ثانياً: وعرف الباحث: حمزة موسى ياسين الرموز المشفرة بقوله "هي وسائط دفع خاصة على شكل رموز رقمية افتراضية للتداول ضمن بيئة محدودة، تصدر من قبل جهة معروفة، وتتمتع بإمكانية التبادل والمعاوضة"<sup>(٢)</sup>.

مناقشة التعريف:

(١) د. معتز أبو جيب، و.أ.د. أشرف هاشم، أنواع العملات الرقمية المشفرة، بحث مقدم لندوة العملات الإلكترونية، ص ١٤

(٢) حمزة موسى الياسين، العملات الرمزية الرقمية "الكوينزات" حقيقتها، أحكامها، آثارها الاقتصادية، ص ١٧.



أولاً: إطلاق القول بأن ما تصدر من الرموز المشفرة تكون من قبل جهة معروفة في غير محلها، إذ من الصعب التأكد من هذا القول مع ما تتمتع من سهولة إصدارها وكثرة تنوعها، في عالم افتراضي لا يمكن حتى الآن معرفة عدد كثير من جهاتها المصدرة على سبيل الاطمئنان.

ثانياً: اختصار وظيفة هذه الرموز في وسائط دفع خاصة في غير محلها، لما يوجد من أنواع أخرى من الرموز لها وظيفة أخرى، فعلى سبيل المثال رموز المنصات الإلكترونية (Platform Token) وظيفتها الأساسية إنشاء العقود الذكية أو استخدامها كسلعة إلكترونية، دون وسيط دفع، ومثال آخر: توجد رموز غير قابلة للاستبدال (NFT) تأتي لإثبات الملكية.

ويظهر للباحث أن التعريف المختار: هي وحدات رقمية افتراضية، تختص مصدرها بتعدينها، تمثل قيمة أو حقوقاً معينة، تسمح لحاملها باستخدامها في مزايا محددة، كوسيلة دفع افتراضية ضمن بيئة محدودة أو لتداول خدمات إلكترونية أو كشهادة إثبات للملكية وغير ذلك، تتمتع بقدر كبير من الأمان لاستناده التشفير بواسطة نظام سلسلة الكتل (blockchain).

الفرع الرابع: مفهوم رموز مشفرة ذات المنفعة (Utility Token).

وتسمى برموز المنفعة وهي: أصول رقمية، تتيح لأصحابها الوصول إلى المنتجات أو الخدمات التي تنتجها الشركة<sup>(١)</sup>. وهذا التعريف رغم دقته إلا أن كثيراً من الرموز الموسومة بذات المنافع تستخدم في أمور أخرى ولذلك قيل: "ومن المفترض أن تستخدم هذه الرموز المميزة لشيء ما، بدلاً من الاحتفاظ بها أو تداولها، وقد يطرح هذا الرمز باعتبار وعد بتوفير الوصول إلى خدمة مستقبلية، مثل استئجار قوة الحوسبة، أو وضع رهان في لعبة رياضية، أو الإدلاء بصوت ملزم قانوناً"<sup>(٢)</sup>.

(١) p4.June 2019.How to value crypto utility token.Wenhui Liang

(٢) <https://cryptoallarab.com> ما-هو-الترميز tokenization



ومن الناحية الأخرى "هذه الرموز يمكن مقارنتها بمفاتيح API<sup>(١)</sup>، المستخدمة للوصول إلى خدمة"<sup>(٢)</sup>، تمنح حاملها حق الانتفاع بالمعقود عليه، وتوفر هذا النوع من الرموز فرصة تسهيل الحصول على المنتجات والخدمات الموجودة أو سيتم إطلاقها في المستقبل، والأغلب تكون خدمات إلكترونية، مثل شراء رمز Soma للسماح بالألعاب الإلكترونية<sup>(٣)</sup> أو البرامج والميزات الخاصة بالهواتف أو خدمات تعليمية، مثل الدورات أو التخزين السحابي الإلكتروني وغير ذلك، وعلى سبيل المثال Filecoin فهي شبكة تخزين لامركزية حيث يمكنك الحصول على مساحة تخزين باستخدام رموز Filecoin<sup>(٤)</sup>، ومثال آخر (Storj) وهذا الرمز يعتمد على التخزين السحابي (Could storage network) وتستخدم لدفع رسوم حجز مساحة تخزينية، وفي الجانب الآخر نجد رموزاً مشفرة ذات منفعة (Utility Token) كما تستخدم للوصول إلى خدمات إلكترونية أيضاً، وتستخدم للتداول في عالم العملات الافتراضية، وغير الافتراضية؛ لكسب فروق الأسعار نتيجة تذبذب السوق، وفي هذه الحالة تكون تمثيلاً لنقود افتراضية مشفرة تماماً، مثل بيتكوين، وإيثريوم، ولايت كوين، وغيرها<sup>(٥)</sup>.



(١) اختصار لـ (Application Programming Interface) واجهة برمجة التطبيقات: وصف العناصر البرمجية حسب وظائفها، ومدخلاتها ومخرجاتها، ويتمثل الهدف الرئيسي منها في توفير قائمة من الوظائف المستقلة تماماً عن الآلية التي نفذت بها، لتتيح للآخرين التواصل معها من خلال أي آلية أخرى. ينظر: <https://ar.wikipedia.org/wiki> آخر تعديل للمقالة في: ٢٠٢٤/١١/٢٤

(٢) -Mufti Faraz Adam-The shariah factor in cryptocurrencies and token April 2018- p 11.

(٣) <https://coinmarketcap.com/currencies/solama>

(٤) <https://cointelegraph.com/learn/articles/what-is-filecoin-the-leading-decentralized-storage-network>

(٥) <https://coinmarketcap.com/currencies/storj/>



## المطلب الثاني: نشأة الرموز المشفرة (Tokens)

جدور استخدام عملية التشفير، كانت موجودة في صورتها البدائية عند الحضارات القديمة عن طريق استخدام الرموز المكونة من الأرقام والحروف، وذلك راجع إلى آلاف السنين كما وجد آثار في عديد من الحضارات القديمة، وكان لاستخدام هذه الرموز أمور عدّة، وعلى رأسها الجانب الأمني العسكري، وتطورت هذا العلم مع الزمن واستمرّ استخدامها إلى أن وصلنا إلى العصر الإلكتروني؛ فأصبح التشفير أكثر تعقيداً ودخلت في جميع مجالات الإلكترونيات.

وقبل وجود هذه الرموز المشفرة نجد محاولات عديدة قريبة بعضها منها: ما قدّم عالم التشفير الأمريكي

الموسوم بـ ديفيد تشوم، سنة ١٩٨٣ ورقة بحثية بعنوان

(Blind signatures for untraceable payments) (التواقيع العمياء)

للمدفوعات التي لا يمكن تعقبها) وفي ضوء بحثه هذا استطاع أن ينشأ عملته الموسوم بـ (DigiCash) وجعل التشفير في هذه العملة تحفظ خصوصية المعاملات بين الأفراد بأن تصبح المدفوعات الإلكترونية غير قابلة للتعقب من قبل البنك المصدر أو الحكومة أو طرف ثالث<sup>(١)</sup>.

وأما الطفرة النوعية والبدائية في عالم التشفير "كانت عام ٢٠٠٩ بعدما قام شخص مجهول أو مجموعة تستخدم الاسم المستعار Satoshi Nakamoto من حيث أنّها اعتمدت على برمجية سلسلة الكتل (Blockchain) لإنشاء الرموز المشفرة، وبدأ بأول نقد مشفر المسمى Bitcoin العملة المشفرة الرائدة وأرست الأساس للتطوير اللاحق للعديد من العملات المشفرة، الرموز المشفرة الأوسع نطاقاً"<sup>(٢)</sup>.

وبعد ذلك ظهر العديد من سلة الكتل (blockchain) التي تستخدم لإنشاء النقود المشفرة و الرموز المشفرة (Tokens) مثل سلسلة كتل إيثيريوم Ethereum الذي أسسها فيتاليك بوتيرين<sup>(٣)</sup>، وهي منصة انشاء تطبيقات ذاتية التنفيذ (أي العقود الذكية)، ويأتي المبرمجون إلى هذه المنصة أو أي منصة

(١) <https://en.wikipedia.org/wiki/DigiCash> آخر تعديل للمقالة في ٢٠٢٤/٢/١٦

(٢) <https://www.investing.com/academy/crypto/what-is-a-crypto-token>

(٣) فيتاليك بوتيرين: ولد سنة ١٩٩٤ وهو مبرمج روسي كندي ومخترع منصة الإيثريوم ومؤسس مشارك لمجلة بيتكوين مغازين.

ينظر: فيتاليك بوتيرين - ويكيبيديا (wikipedia.org)



أخرى ويقومون بإصدار التوكينات مقابل ما يدفعون من المال، لذا يمكن القول بأن ظهور هذه الرموز المشفرة (Tokens) ترجع إلى ما بعد ٢٠٠٩م، ويوجد الآن سلسلة الكتل الكثيرة؛ لإنشاء الرموز المشفرة (Tokens) مثل NEO أو Waves وغير ذلك.

ثم تطورت نوعية استخدام هذه الرموز المشفرة (Token) إلى استخداماتها في مجالات متعددة، مثل وسيلة دفع مشفر داخل مجتمع افتراضي، أو استخدامها في تطبيقات خاصة (Platform Token)، لترقية الألعاب الإلكترونية أو إعطائها كمكافأة مالية للاعبين الفائزين، أو لترقية اللعبة، أو شراء أدوات اللعبة، ودخل أيضا في مجال الاستثمار بإنشاء رموز تمثل الطرح الأولي لاستثمارهم (ICO) لجمع الأموال اللازمة لمشروعهم التجاري بواسطة نشر هذه الرموز، ثم بدأ ظهور أنواع جديدة ولأغراض مختلفة مثل رموز ذات المنفعة (Utility Token) لتمليك خدمة إلكترونية، ولم يتوقف إصدار أنواع الرموز المشفرة وإنما في ازدياد مستمر لسهولة استخدامها لأغراض قد تحتاجها الحكومات، أو الشركات، أو يحتاجها الأفراد.

المطلب الثالث: خصائص الرموز المشفرة (Token).

أحد أبرز خصائص هذه الرموز المشفرة هي تعدد أنواعها المختلفة، وتنوع وظائفها، وبالتالي استخدامها في المجالات المختلفة، وفي ظل هذه النماذج المتنوعة لا يمكن التصور الذهني بشكل صحيح وواضح، إلا بعد دراسة كل نوع على حدة، بحيث يتكون لدينا تصور صحيح تجاه كل نوع من هذه الأنواع، بحيث تسهل عملية تكييفها وبناء الحكم الشرعي والقانوني عليها، ولكن رغم وجود هذا الاختلاف الواسع بين أنواعها المختلفة إلا أن ثمة خصائص عدّة مشتركة لهذه الرموز المشفرة (Token) التي تتداخل وتتشابه في بعضها مع ما يسمى بالنقود المشفرة (coin) كما يوجد في عدد من الرموز المشفرة محاولة جادة لدخولها في عالم النقود المشفرة رغم أن أكثر هذه المحاولات فاشلة<sup>(١)</sup>، وفي ظل هذه التداخلات والتشابه بينهما لمعرفة خصائص هذه الرموز المشفرة لوحدها فقد لا تؤدي ثمارها من التصور الذهني الواضح، لذا لا بد من بيان

(١) ومثال ذلك ما رأينا من الرمز الأكثر تداولاً في العراق (One coin) التي وعدت مشتركها بدخولها في عالم النقود المشفر نصّاً واحتمالاً حتى اختفى فجأة مؤسسها البلغاري سنة ٢٠١٧م روجاً إجناتوفاً، وترك وراءها كثيراً من المشاركين المتضررين.

ينظر: <https://www.investopedia.com/terms/o/onecoin.asp>



السمات المشتركة والمختلفة بين النقود المشفرة (coin) والرموز المشفرة (Token)، كي يتكون لدينا تصور واضح تجاهها:

أولاً: الاعتماد على سلسلة الكتل (Blockchain):

أقوى السمات المشتركة بين النقود المشفرة والرموز المشفرة هي اعتماد كلا النوعين على سلسلة الكتل (Blockchain) كبنية أساسية لها؛ ذلك للإنشاء والتحقق من صحة المعلومات، إلا أن النقود المشفرة (coin) تعتمد على سلسلة الكتل الخاص بما مثل بيتكوين وسولانا وإيثريوم وغير ذلك، أما الرموز المشفرة (Token) فتعتمد على استعمال سلسلة الكتل غير الخاصة بها<sup>(١)</sup> مثل دوج كوين، شيبا و PundiX و SelfKey.

ثانياً: المركزية واللامركزية:

لا تخضع النقود المشفرة (coin) لسيطرة أي سلطة مركزية أو وسيط، فهي تحكمها قواعدها (بروتوكولها) وإجماع مجتمعها، وهذا يمنح المستخدمين المزيد من الحرية والخصوصية فيما يتعلق بمعاملاتهم وأموالهم في حين أن الرموز المشفرة قد تكون مركزية، بحيث لدى صاحب الشركة سلطة كاملة لتغيير سياساتها، وبالتالي فالشركة صاحبة القرار في أيّ تغيير تريده، ولكن هذه السمة ليست الفارق بين النقود والرموز المشفرة. وبالتالي يمكن القول بأن الرموز المشفرة يتم إصدارها من قبل جهة أو شركة معلومة، ولكن النقود المشفرة قد تكون جهة مصدرها معلومة عملة USDT مثلاً، وقد تكون غير معلومة مثل Bitcoin

ثالثاً: الندرة:

معظم النقود المشفرة (coin) لها معروض محدود يتم تحديده مسبقاً بواسطة خوارزميةها، وهذا يخلق تأثيراً انكماشياً يزيد من قيمتها بمرور الوقت، على سبيل المثال، يبلغ إجمالي المعروض من البيتكوين ٢١ مليوناً، وذلك بخلاف معظم الرموز المشفرة (Token) التي لا تتمتع بهذه الخاصية، وأحد أسباب ذلك وجود المركزية في هذه الرموز.

(١) <https://www.howtogeek.com/799927/crypto-token-vs.-coin-whats-the-difference>

تاريخ المراجعة ٢٠٢٥/١/٢، وضع المقالة في ٢٠٢٢/٥/٢٢



رابعًا: تمثيل خدمة معينة:

أغلبية الرموز المشفرة (Token) الآن تحاول أن تمثل رمزها خدمة معينة، مثل إعطاء صاحبها زيادة في تخزين البيانات لفترة طويلة من الزمن مثل رمز (AR) Arweave أو وعدًا بدخولها في أسواق النقود المشفرة (coin market cap)<sup>(١)</sup>، وتحاول بواسطة ذلك كسب ثقة المستثمرين، وهذا النوع من الرموز المشفرة في ازدياد مستمر.

خامسًا: عملية التشفير وإنشاء الرموز:

يعد إنشاء الرموز المشفرة Tokens عملية أسهل بكثير مقارنة بالنقود المشفرة، حيث لا يتعين عليك تعديل الرموز من بروتوكول معين أو إنشاء blockchain – مثل منصة Ethereum أو Waves – الذي يسمح لك بإنشاء ال Token الخاصة بك، وأصبحت وظيفة إنشاء ال Token ممكنة عن طريق استخدام العقود الذكية؛ ولا يحتاج إلى أي جهات خارجية للعمل؛ لذلك كلفة إنشائها زهيدة جدًا، مقارنة بعملات الكوين التي تُعدُّ عالية الكلفة، ولا تحتاج لتعقيدات وأجهزة متطورة، كالكوين (coin)<sup>(٢)</sup>.

سادسًا: أدوار استخدامها:

الرموز المشفرة لها أنواع عدّة ومختلفة الأدوار، بخلاف النقود المشفرة التي تنحصر في كونها وسيلة دفع إلكترونية مشفرة، أما في عالم الرموز فنجد رموز المنفعة أو رموز الأمان والأوراق المالية أو رموزًا غير قابلة للاستبدال (NFT) مثل Crypto Kitty فإن هذه الرموز المشفرة لها خصائص فريدة، ويجب التعامل مع كل نوع منها بشكل مختلف، ومن حيث الحكم الشرعي والقانوني فيختلف كل نوع عن الأنواع الأخرى، أما النقود المشفرة فقد يكون لكثير منها حكم شرعي وقانوني واحد.

سابعًا: الأمان:

(١) <https://coinmarketcap.com>

(٢) Crypto Coins and Tokens: Their Use-Cases Explained | Ledger what-is-the-difference-between-coins-and-tokens



درجة الأمان في الرموز المشفرة (Token) منخفضة مقارنة بالنقود المشفرة (coin)، لأن النقود المشفرة (coin) تعتمد على سلسلة الكتل الخاص بها بعكس الرموز المشفرة. ثامناً: دخول سوق النقود المشفرة:

اشتراك ودخول كثير من الرموز المشفرة فيما تسمى بسوق النقود المشفرة ( Coin Market Cap) ومن هنا حصل تداخل بين هذين المصطلحين، كون هذا السوق المكوّن من 10.553 مشتركاً بين رموز ونقود مشفرة، وكل منهما معروضة للتداول على صفحة سوق المخصص<sup>(1)</sup>؛ فتكون عملية التداخل موجودة وغير متباينة، إلا لمن لديه مقدار كافٍ من المعلومات؛ للترقية بينهما. تاسعاً: قابلية التجزئة:

قليل من الرموز المشفرة لديها قابلية التجزئة إلى وحدات أصغر، بخلاف النقود المشفرة التي تتمتع بقابلية عالية في تجزئة وحداتها. عاشراً: مقياس القيمة:

مقياس قيمة بعض من الرموز المشفرة تحددها قيمة ما تعبّر عنها من المنافع والخدمات، أو الأصول المالية، بينما مقياس قيمة النقود المشفرة متروك تماماً للعرض والطلب. حادي عشر: يتم تداول الرموز المشفرة في بيئتها الخاصة كسلعة إلكترونية أو أداة دفع مخصص في بيئتها المحددة، وتلك قريبة من معنى رصيد شركات الهواتف، فبمجرد دفع مبلغ من الرصيد تعطيك الشركة خدمة معينة، كذلك يكون حال بعض الرموز المشفرة، فبمجرد دفع الرمز تعطيك الشركة خدمة معينة، ومثال ذلك "الرمز المشفر Civic حيث يقوم بتقديم خدمة التحقق من الهويات الإلكترونية، مع إنشاء شهادات رقمية"<sup>(2)</sup>.

(١) لمشاهدة السوق العالمي للنقود والرموز المشفرة: <https://coinmarketcap.com>

(٢) <https://www.affrt.com/ar/civic-cvc-wallet-integration-streamlining-identity-verification-processes.html>



المبحث الثاني: الرموز ذات المنفعة (Utility Token) ، تكييفها وحكمها الشرعي.  
ويتكون هذا المبحث من ثلاث مطالب.

عندما نتحدث عن الرموز المشفرة (Token) فإنه يوجد مساران رئيسان لدراستها، هما: دراسة كل رمز لوحدها؛ وهذا الأمر له أهميته في بناء تصور واضح للرمز المشفر والوصول الأدق لبيان الحكم الشرعي . والقانوني، إلا أن دراسة كل هذه الأعداد تعدّ استحالة واقعية البالغة عددها لعشرة آلاف رمز مشفر، لذا المسار الثاني يعدّ خياراً واقعياً وعلمياً وذلك بدراسة أهم صوري الرموز المشفرة، الأولى: تختص بتقديم الخدمات دون الدخول في عالم تداول العملات، وأما الصورة الثانية فهي مع كونها تقدم بعض الخدمات الإلكترونية إلا أنّها داخلية في عالم تداول العملات، وتستمد قوتها في حجم العرض والطلب السوقي، دون الاعتماد على قيمة خدماتها، وإذا اتضح لدينا دراسة هاتين الصورتين من الرموز المشفرة من حيث التكييف والحكم الشرعي والقانوني؛ فقد نصل إلى تصور صحيح لأغلبية الرموز المشفرة ؛ وبالتالي تنزيل الحكم الشرعي عليها دون الاحتياج إلى دراسة كل رمز بعينها، وأخيراً لابد من ذكر النماذج الواقعية ترسيخاً وتوضيحاً وتطبيقاً لبيان المحذورات الشرعية والقانونية.

المطلب الأول: صورة الرموز المشفرة ذات المنفعة المخصصة بتقديم الخدمات.

المطلب الثاني: صورة الرموز المشفرة ذات المنفعة مع المتاجرة بتداوله.

المطلب الثالث: نموذج تطبيقي من الرمز المشفر المسمى (OneCoin) وحكمه الشرعي والقانوني.

المطلب الأول: صورة الرموز المشفرة ذات المنفعة المخصصة بتقديم الخدمات.

ويتكون هذا المطلب من ثلاثة فروع.

الفرع الأول: مفهوم هذه الصورة.

وذلك رموز مشفرة (Token) تستخدم فقط لشراء خدمات ومنافع إلكترونية، دون استخدامها في مجال النقود المشفرة (Coin) كتداول العملات في المنصات الإلكترونية، وتستمد قيمتها من الخدمات التي تقدمها الشركة، وهي بهذا المعنى نادرة جداً، ولكن من الصعب الآن الحكم على رمز مشفر بأنه ينحصر استخدامه في توفير خدمات واقعية دون محاولته للدخول إلى سوق النقود الافتراضية المشفرة ( coin



(market cap)، رغم وجودها وضرورة ازديادها في قادم الأيام لإمكانية تسهيل تقديم الخدمات الإلكترونية على مستوى العالم، ورفع مستوى الأمان واستخدام العقود الذكية.

الفرع الثاني: التكيف الشرعي والقانوني لرموز مشفرة مخصصة بتقديم الخدمات:

إذا كان نطاق عمل استخدام هذه الرموز المشفرة منحصر في توفير خدمات واقعية، وشراؤها مقصوداً للوصول إلى هذه الخدمات على وجه التحديد، فإنه يكون التكيف الشرعي والقانوني لهذا النوع من الرموز على أنه وسيلة دفع مشفرة غير نقدية، ولها نماذج تقليدية كثيرة مثل شراء الناس لبطاقات ورقية صغيرة واستخدامها كوسيلة دفع غير نقدية في وسائل النقل العامة، أو شراء رموز وأكواد إلكترونية للدخول في الأماكن السياحية، أو لإدخالها في برامج خاصة بخدمات مثل محافظة الحاسوب من البرامج الضارة.

فالذي يظهر للباحث -والله أعلم- إذا كانت هذه الرموز المشفرة تعمل مثل ما ذكرنا فإنها مجرد وسيلة دفع مشفرة غير نقدية، مدفوعة مقدماً للحصول على منفعة معينة، وتتداول في بيئة محدودة، مستخدماً برامج سلسلة الكتل (Block chain) كوسيلة لإنشائها، وقوة تشفيرها، لتسهيل استخدامها، وتوسيع انتشارها على مستوى العالم لمشتريها، وبالتالي لا تدخل في دائرة النقود.

أما من حيث الوجود الواقعي لهذا النوع من الرموز فنادر جداً؛ لأن الأغلبية الساحقة من هذه الرموز تركز بشدة في مرحلة من مراحلها على اكتساب ثقة المتداولين وبالتالي الدخول إلى عالم النقود الافتراضية لتجني ثماراً كبيرة بطرح المزيد من رموزها في السوق.

وقد يكون الرمز في بداية أمره رمزاً ذات منفعة، مثل الرمز المشفر Filecoin فهو يستخدم لتوفير مساحة كافية لتخزين البيانات، والرمز المشفر الآخر (CVC) Civic يقوم بتقديم خدمة تحقيق من الهويات الإلكترونية، مع إنشاء شهادات رقمية، للوصول إلى خدمات مختلفة.

الفرع الثالث: الحكم الشرعي والقانوني لرموز ذات منفعة خاصة بتقديم الخدمات.

بعد أن توصلنا إلى التكيف الشرعي والقانوني لاستخدام هذه الصورة من الرموز المشفرة بأنها وسيلة دفع مشفرة غير نقدية، لا بد من بيان الحكم الشرعي، ولكن بعد البحث والدراسة ما وجدت أقوالاً للعلماء



والباحثين حول هذه الصورة من الرموز المشفرة على وجه التحديد، إلا أنهم لم يختلفوا في جواز شرعية وسيلة التشفير في حد ذاتها واستخدامها في تسهيل المنافع الشرعية<sup>(١)</sup>.

إنّ هذه الصورة لهذا النوع من الرموز المشفرة لا تتعلق بالنقود الافتراضية المشفرة، وذلك لأنها لا تستخدم للمتاجرة بالعملات، وإنما فقط وسيلة دفع مشفرة غير نقدية خاصة بتقديم خدمات محددة، وهذا الأمر يوصلنا إلى القول بجوازها إذا كانت الخدمات شرعية، والدليل على ذلك:

أولاً: إطلاق قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا)<sup>(٢)</sup>

وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى أباح البيع ولم يحدد الوسائل، وبالتالي يد الناس مفتوحة في إيجاد آية وسيلة تسهل معاملاتهم وتحفظ حقوقهم، إذا كانت الوسيلة لا تخالف نصاً من النصوص الشرعية، وهذا النوع من الرموز المشفرة إذا انحصرت تداولها من أجل خدمات شرعية ومقصودة، دون الوقوع في المخطورات، فتبقى وسيلة من الوسائل الإلكترونية المعاصرة لتداول الخدمات، مثل شراء الناس لرموز شركات الاتصالات مقابل خدمات تتعلق بتوفير خدمة الاتصال أو الإنترنت أو غير ذلك.

ثانياً: الأسباب الداعية إلى إنشاء هذا النوع من الرموز أسباب شرعية منها:

أ. تسهيل على الشركات تداول خدماتها على نطاق واسع من حيث البقعة الجغرافية.

ب. الأمان المصرفي للشركة وسهولة إدارتها.

ثالثاً: مع اقتصار استخدام هذه الرموز (Token) لتبادل خدماتها دون المتاجرة فهذا يجعل الرموز غير مقصودة في ذاتها، فيشتري العميل الرمز وتدفعها بطريقة إلكترونية خاصة مقابل الحصول على المنفعة، ولذا قلنا: إنّ تكييف هذا النوع من الرموز هي وسيلة دفع مشفرة غير نقدية، وبالتالي لا ينطبق عليها الأحكام الصادرة من قبل العلماء والباحثين على النقود المشفرة مثل بيتكوين وإيثريوم ولايت كوين، غير أنّ الذي يربط بينهما هو عملية التشفير باستخدام سلسلة الكتل (Blockchain) وهذا جائز في ذاتها ولم يختلف فيها أقوال العلماء والباحثين.

(١) ينظر: أ.د. علي محي الدين القره داغي، المصارف والعملات الإلكترونية والرقمية تكييفها الشرعي وآثارها ومخاطرها، ص

١٠٨.

(٢) سورة البقرة: آية: (٢٧٥)



رابعاً: تنحصر شرعية هذه الرموز المشفرة بكونها وسيلة للوصول إلى منفعة حقيقية وشرعية، فإذا أدت هذه الوسيلة للوصول إلى منفعة غير حقيقية أو غير شرعية أو استخدامها في الربا أو أيّ محظور آخر؛ فتأخذ حكم التحريم، لا حرمة هذا النوع من الرمز وإنما حرمة محل العقد وهي الخدمة، أو بسبب من الربا أو التغيرير أو غير ذلك.

المطلب الثاني: صورة الرموز المشفرة ذات المنفعة مع المتاجرة بتداوله.

ويتكون هذا المطلب من فرعين:

الفرع الأول: مفهوم هذه الصورة.

صورة أغلبية الرموز المشفرة ذات المنفعة (Token Utility)، أنها تقدّم خدمات ومنافع إلكترونية معينة بواسطة الدفع بهذا الرمز المشفر، ومع ذلك تتداول على المنصات الإلكترونية كأبي نقد افتراضي مشفر، وتستمد قيمتها حسب قوة العرض والطلب في سوق تداول النقود الافتراضية المشفرة.

وهذه الصورة تشبه النقود المشفرة (Coin) تماماً من حيث:

أولاً: أنها تستمد قوتها من قوة العرض والطلب السوقيّ، دون أية أهمية أو تأثير لقيمة الخدمات التي

تقدّمها.

ثانياً: تتم استخدام هذه الرموز المشفرة كنوع جديد من العملات، وحتى التسمية لها بالعملة شائعاً،

ويختص تداولها على المنصات الإلكترونية أمور عدّة:

أ. يقصد من تداول مستخدميها الحصول على الأرباح نتيجة رفع أسعارها في السوق، وهذا هو الدافع

الأكبر لتداولها.

ب. تداول هذه الرموز المشفرة من أجل تخفيض نسبة عمولة الحوالة، خصوصاً أنّ عمولة بعض الرموز

المشفرة لا تصل إلى ١٪ مقارنة بعمولة الحوالة الدولية التي تصل في بعض الأحيان إلى ١٠٪ أو أكثر،



خصوصًا خلال الحرب مثل ما يحصل الآن في مدينة غزة من وصول حجم الحوالات إلى ٢٠٪ وبعض المرات أكثر من ذلك<sup>(١)</sup>.

ت. ونسبة ضئيلة جدًا من تداول هذه الرموز المشفرة تختص بشراء خدمات إلكترونية حقيقية مقدّمة من الشركات الخاصة بهذا الرمز المشفر أو الشركات المتعددة معها.

الفرع الثاني: الحكم الشرعي والقانوني لرموز تقدّم خدمات وتداول كالتقود المشفرة.

رغم وجود نسبة كبيرة من التشابه والتداخل بين هذا النوع من الرموز ذات منفعة (Token) مع ما تسمى بالتقود المشفرة (Coin) إلا ثمة فرق كبير بينهما؛ مما يجعل من الممكن أن يختلف الحكم الشرعي لهذه الرموز ذات المنفعة عن التقود المشفرة، وذلك بحسب مقصود ونوعية استخدام هذه الرموز ذات المنفعة: الاستخدام الأول: إذا كان المقصود هو المتاجرة بهذه الرموز المشفرة ذات المنفعة - وهذا هو الأغلبية الساحقة من تداول هذه الرموز - مثل رمز (MINA)<sup>(٢)</sup> فتكييف هذه الرموز المشفرة لا يختلف عن التقود المشفرة (Coin)، وبالتالي تأخذ حكم التقود المشفرة، مثل بيتكوين، وإيثريوم، ولايت كوين، وغيرها، وقد بحث هذا الموضوع في الفصل الأول.

الاستخدام الثاني: يقصد من استخدام هذه الرموز المشفرة ذات منفعة الحصول على الخدمات الإلكترونية التي تقدّمها أو استخدامها لتخفيض نسبة الحوالة دون قصد المتاجرة بها. وحسب دراستي لم أجد فتوى أو دراسة لبيان الحكم الشرعي لهذا النوع من الرموز، ولكن الدليل على جواز استخدامها في هذين المجالين هو ما يأتي:

أولاً: الأصل في استخدام وسائل البيع والشراء هو الحل وذلك لقوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)<sup>(٣)</sup>.

(١) <https://almuharer.qou.edu/2024/08/13>

(٢) <https://learn.bybit.com/ar-sa/altcoins/mina-crypto>

(٣) سورة البقرة: آية: (٢٧٥)



وجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى أباح البيع ولم يحدد الوسائل، وإذا كانت هذه الوسيلة لا تخالف نصاً من النصوص الشرعية، فإنها تبقى وسيلة من الوسائل الإلكترونية المعاصرة، من الأحسن الاستفادة منها، إذا تحقق أهم أركان البيع هو الرضا، كما قال ﷺ (إنما البيع عن تراض) (١).

ثانياً: سبق أن قلنا بتكليف الرموز ذات المنفعة بالأرصدة الإلكترونية إذا اقتصر استخدام هذه الرموز في تقديم خدماتها دون المتاجرة بها، ومن الناحية القانونية فهي وسيلة دفع غير نقدية، مثل شركات الاتصال (كورك تليكوم، وآسيا سيل) في بيع رموزها مقابل خدمات الاتصال أو الانترنت أو الأغاني أو غير ذلك، أما ما يُخرج هذا النوع من الرموز من هذا التكليف هو استخدامها في تداول العملات.

ثالثاً: مع اقتصر استخدام الرموز المشفرة في هذين المجالين يمكن تفادي المخطورات التي من أجلها أفتى كثير من العلماء بتحريم العملات الافتراضية المشفرة، وفيما يلي أذكر أهم هذه المخطورات مع بيان إمكانية تفاديها:

المخاطر الأول: أن أغلبية هذه الرموز المشفرة تدخل في تداول العملات وبما أن إصدار العملات من اختصاص ولي الأمر، فلا يجوز استخدامها، حفاظاً على مصالح عامة للناس، كما قال الإمام أحمد: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إذا رخص لهم، ركبوا العظام" (٢).

مناقشة هذا الدليل:

هذه الرموز المشفرة تتسم بسممة العالمية، ولا تتعلق بدولة لوحدها، وموقف الدول وقوانينها تجاه هذه النقود والرموز المشفرة مختلفة، فهي هو دونالد ترمب رئيس دولة الولايات المتحدة أميركا، يصدر نوعاً خاصاً من النقود المشفرة التابعة له ولزوجته المسمى TRUMP\$ (٣)، وفي دولة مثل الإمارات العربية المتحدة

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، رقم الحديث (٢١٨٥)، ج ٢، ص ٧٣٧، وقال محمد فؤاد عبد الباقي إسناده صحيح ورجاله موثقون، ابن حبان الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ))، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، رقم الحديث (٤٩٦٧١)، ج ١١، ص ٣٤١. وعلق عليه في الهامش الشيخ شعيب الأرنؤوط بقوله: إسناده قوي.

(٢) البهوتي، منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، كشف القناع عن متن القناع، ج ٥، ص ١٤.

(٣) <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/19/trump-cryptocurrency-trading>



تعطي صلاحية التداول والعمل لكثير من النقود والرموز المشفرة بشكل رسمي، ويوجد الآن في كثير من دول العالم تسمح بتداول هذه الرموز المشفرة مثل ألمانيا وأمريكا، والسؤال الذي يفرض نفسه، هل يجب أن يسمح كل دول العالم حتى يتحقق هذا الشرط ويجوز استخدام هذه النقود المشفرة؟ ولماذا لا يعتبر سكوت كثير من دول العالم، والسماح بتداول هذه الرموز والنقود المشفرة دليلاً على تنازل هذه الدول من حقهم؟ وأما الدول المعارضة لهذه النقود المشفرة فهي قلة قليلة مثل العراق ومصر والصين وروسيا... وإلخ.

المحظور الثاني: بأن نسبة المخاطرة عالية عند استخدام هذه الرموز المشفرة وتصل إلى حد الميسر المنهي عنه في القرآن، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup> وذلك أن أكثر من ٥٠٪ من الإصدارات الأولية للعمليات المشفرة تبوء بالفشل، وفقاً للدراسة التي أعدها بعض الباحثين من كلية بوستون<sup>(٢)</sup>.

مناقشة هذا الدليل:

تحقيق هذه المحظورات الواقعة غير واردة مع اقتصار استخدام هذه الرموز المشفرة في تحصيل منفعة معتبرة أو لاستخدامها في تحويل أموالها من أجل تخفيض نسبة الحوالة التي تصل في بعض المنصات الإلكترونية إلى أقل من ١٪ مثل... لأن الذي يريد استخدامها في شراء منافع معينة أو تحويل ما لديه من الأموال بواسطة هذا الرمز لا يستغرق إلا دقائق معدودة، ونسبة حصول المخاطرة واردة في هذه المدة، إلا أنها ضئيلة جداً، وهذه النسبة موجودة في جميع أنواع من التجارة، حتى قال الدكتور يونس المصري: "وقد عوّد الإسلام الناس على ركوب المخاطر، فمنعهم من اكتساب أي عائد للمال بدون مخاطرة، فالقرض ذو الفائدة المضمونة لا يجوز، ويجوز القراض بحصة من الربح الاحتمالي"<sup>(٣)</sup>

المحظور الثالث: يوجد نسبة كبيرة من الغرر إذ لا يعرف أصحابها الحقيقيون، ولا يوجد أي ضمان لاسترجاع حقوق الناس في حال حدوث إغلاق منصات بأي سبب من الأسباب، والدليل ما رواه لنا أبو

(١) سورة المائدة: آية (٩٠)

(٢) يحيى، النقود الافتراضية "البتكوين نموذجاً" ص ١٧

(٣) د.رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، ص ١١٥.



هريرة، قال: "نهي رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر"<sup>(١)</sup>. وقال الإمام النووي عند شرحه لهذا الحديث قال: "وأما النهي عن بيع الغرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع؛ ولهذا قدمه مسلم، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة"<sup>(٢)</sup>.

يمكن مناقشة هذا الاستدلال كما سبق أن قلنا:

كل هذه المحظورات الواقعة من الغرر والمقامرة والمخاطرة تحصل مع المتاجرة بهذه الرموز والنقود المشفرة، أما قصر استخدامها في شراء بعض المنافع المخصوصة والشريعة أو من أجل تخفيض نسبة الحوالة التي لا تستغرق إلا دقائق معدودة؛ فيقل نسبة الغرر فيها إلى المستوى المقبول في الشرع والقانون، كما قسم العلماء الغرر إلى ثلاثة أنواع<sup>(٣)</sup>:

النوع الأول: ما كان الغرر فيه قليلاً فيسمح.

النوع الثاني: ما كان الغرر فيه كثيراً وفاحشاً فيمنع.

النوع الثالث: ما كان دائرة بين الغرر البسيط والفاحش موضع اختلاف بين العلماء.

المحظور الرابع: استخدام هذه الرموز الافتراضية في التهريب الضريبي، وغسل الأموال، وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة كالمخدرات، بحيث يصعب على الجهات الأمنية تتبع مصدر العملة. ويمكن مناقشة هذا الدليل:

١. إن كثيراً من هذه الرموز المشفرة يعمل بنظام (kyc) لمعرفة المستخدم، وبالتالي يمنع كثيراً من هذه المحظورات.

٢. كيف يكون الحكم بتحريم هذه الرموز المشفرة مستدلاً بسد الناس من استخدامها في التهريب وغسل الأموال وتداول المخدرات، في حين أن المسلم الذي مطالب سابقاً باجتناح هذه المحظورات، فإذا لم يرتدع عن هذه المحظورات الموبقات فكيف يرتدع عن حكم تحريم هذه الرموز المشفرة؟ وأخيراً نسد هذا الباب

(١) أخرجه المسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر، رقم الحديث (١١٥٣)، ج ٣، ص ١٥١٣.

(٢) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٣٩٢، ج ١٠، ص ١٥٦.

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٢٥، النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٩، ص ٢٥٨.



على الذين يمكنهم استخدام هذه الوسيلة فيما ينفعهم، مثل استخدامها في الحوالات الدولية لتخفيض نسبة الحوالة ؛ لذا من الأحسن أن يحرم تناولها وتداولها إذا كان بقصد المتاجرة دون استخدامها في المنافع الضرورية أو التحويلات الدولية مع إمكانية تفادي كل هذه المحظورات ويمكن اشتراط بعض شروط إضافية لاجتناب معظم المخاطر الواقعة.

المطلب الثالث: نموذج تطبيقي من الرمز المشفر المسمى (OneCoin) وحكمه الشرعي

والقانوني

ويتكون هذا المطلب من ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم ما يسمى بـ (OneCoin)، وهل يعدُّ نوعاً جديداً من النقود؟

وقبل البدء بالدراسة لابد أن يبيّن أن ما يسمى بـ (OneCoin) ليس من قبل النقود المشفرة رغم تسميتها بـ (Coin) وإنما يعدُّ رمزاً مشفراً (Token) فقط، وذلك راجع إلى أمور عدّة، منها : عدم قبولها في سوق الخاص بتداول النقود المشفرة (coin market cap) <sup>(١)</sup>، وذلك لعدم وجود أي تشابه مع أي نوع من النقود والعملات المطروحة في هذا السوق ولا في الأسواق الأخرى، فكل نوعٍ من النقود والعملات إلكترونية كانت أو تقليدية إلا وتستمد قوتها من نفسها أو أمرٍ خارج عنها، فأما هذا الرمز المشفر المسمى بـ (OneCoin) فلا تطرح رموزها المشفرة في السوق لتستمد قيمتها من حجم الطلب والعرض السوقي كما تعمل الآن أكثرية النقود المشفرة مثل البتكوين وإثيريوم ولايت كوين... وإلخ، ولا تستمد قيمتها باعتمادها على أصول مالية مثل الذهب والفضة وغيرهما من المعادن أو السلع القيّمة، ولا تستمد على قانون دولة معينة مثل جميع عملات الدول التي تستمد قوتها من القانون، ولا تستمد قوتها من الخدمات التي تطرحها من الدورات الإلكترونية، وإنما هي رموز مشفرة قام أصحابها بوضع سعر ثابت لها مستندة إلى ما يجني من الأرباح في نظامها التسويقي الشبكي، وبالتالي تعمل على التحكم بسعر رموزها دون استناد إلى أية نظام مالي حتى تعدُّ نوعاً جديداً من النقود.

<https://coinmarketcap.com> (١)



وسبب اختياري لهذا الرمز راجعة إلى أسباب عدّة:

١. كان أكثر الرموز انتشاراً على مستوى العالم وفي العراق خصوصاً، لذا معروفة لدى متداولي ومستخدمي هذه النقود والرموز المشفرة.

٢. هذا الرمز المشفر المسمى (one coin) يجمع من الناحية الشرعية أكثر المحظورات التي توجد في الرموز المشفرة (Token)، وبالتالي تعطي دراسة هذا الرمز تصوراً واضحاً لكيفية التعامل مع باقي الرموز المشفرة، لأن أكثرية الرموز المشفرة لديها واحد أو أكثر من هذه المحظورات، وبالتالي تعتبر دراسة هذا الرمز مفتاحاً لمعرفة أكثرية المحظورات الواقعة في الرموز المشفرة الأخرى.

٣. يعتبر (OneCoin) أكبر عملية احتيالية واقعة في عالم النقود الافتراضية (Crypto currency) بعد أن هربت مؤسسها دكتورة (Ruja Ignatova) البلغارية، وجمعت ثروة تقدر بمليارات الدولارات، وإلى الآن مطلوبة من قبل سلطات FIB في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها<sup>(١)</sup>.

الفرع الثاني: كيفية عمل هذا الرمز حسيماً رَوَّج لها أصحابها وحسب واقعه المشهود<sup>(٢)</sup>:

تقوم الشركة بالتقديم لمشتريها دورات تعليمية بأسعار مختلفة، وبالمقابل تعطي الشركة لمشتريها عدداً معيناً من الرموز (Token) كهدايا وحوافز مالية - حسب زعمهم - وتعدّ مشتريها بأنّ هذه الرموز (Token) تصبح نقوداً (Coin) في قادم الأيام، ولكن على كل مشترك جديد أن يدفع مبلغ (٣٠) يورو مقدماً مقابل اشتراكه، وتدخل المشترك عن طريق حساب أحد المشتركين من قبله وبالأخص الذي عرفه ودعاه للاشتراك في هذا النظام، وعند شراء المشترك الجديد أية دورة إلكترونية في المنصة الخاصة بهذه الشركة، تحصل على ١٠٪ من ثمن الباقات التي اشتراها الأعضاء الذين أدخلتهم برابط الخاص.

الفرع الثالث: الحكم الشرعي لهذا الرمز المشفر المسمى بـ (One coin):

اختلف العلماء والباحثون حول الرمز في رأيين:

الرأي الأول: القائلون بالتحريم: أصدر عدد من الفتاوى الشرعية بتحريم تداول هذا الرمز المشفر، وكانت أول دراسة - حسب علمي - تُوصّل إلى حرمة تداول هذا الرمز المشفر - من أ.د. خالد محمد صالح في

(١) <https://www.youtube.com/watch?v=112u3psTuJQ&t=134s>

(٢) ينظر: أ.د. خالد محمد صالح، حوكمي مامهله نه ليكترونيه كان، ٢٠١٩، ص ٢١ و ٣١ و ٣٢



٢٠١٧/٩/٣٠ ونشرها على صفحته الشخصية<sup>(١)</sup>، وكذلك نشر أ.د. محمود زمنكوبي في ٢٠١٧/١١/١٧  
(٢)، وكذلك أصدر لجنة العليا للإفتاء في إقليم كردستان تحريمها لهذا الرمز (OneCoin) في  
٢٠١٨/٤/٥، كما أصدر أ.د. علي محي الدين القرةداغي في ٢٠١٨/٨/١٩<sup>(٣)</sup>  
الرأي الثاني: القائلون بالجواز: وهذا رأي قلة قليلة من الباحثين، منهم السيد بلال جلال حداد<sup>(٤)</sup>.  
القائلون بالتحريم وأدلتهم:

١. أكل أموال الناس بالباطل، وذلك منهي عنه بنص القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ  
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (٥). وذلك تعد أن ما يدفعه الناس لها من الأموال مقابل مجرد دورات تعليمية، وفي المقابل  
تعطي الشركة رموزاً مشفرة (Token) كهدايا وتشجع للناس بكون هذه الرموز تصير نقوداً مشفرة في قادم  
الأيام، دون تحديد أي موعد، ولكن وجود الدورات التعليمية تعد عملية خداع وتستتر لحقيقة الأمر، بدليل أن  
قيمة أية دورة من دوراتها في خارج هذه الصفقة لا ترقى إلى عشر قيمتها، التي تبلغ قيمة بعضها ٢٧٥٠٠  
يورو، وتعطي الشركة على إثرها ٣٠٠,٠٠٠ رمزاً مشفرة (Token)<sup>(٦)</sup>.

٢. أن هذه المعاملة قائمة على المقامرة وهي الميسر، الذي ذكره سبحانه وتعالى مع الخمر والحبائث  
الأخرى، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ  
فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١)، وبين الميسر شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "فأصل القمار أن يؤخذ مال  
إنسان وهو على مخاطرة، هل يحصل له عوض أم لا يحصل؟ كالذي يشتري العبد الآبق والبعير الشارد، وحبل

(١) ينظر: <https://www.facebook.com/pr.khalid> منشور ضمن سلسلة بدءاً من ٢٠١٧/٩/٣٠

(٢) ينظر: [https://ahmedaccounting.blogspot.com/2017/11/blog-post\\_30.htm](https://ahmedaccounting.blogspot.com/2017/11/blog-post_30.htm)

(٣) ونص الفتوى منشور في كتاب أصدره أ.د. خالد محمد صالح، حوكمي مامله نهليكترونية كان، ص ٥٠-٥٣.

(٤) محاضرة علمية قدمها السيد بلال جلال حداد في ٢٦/٥/٢٠١٨

<https://youtu.be/2hzfciGW5Sw?si=CzOnp99nzKeUAVV7>

(٥) ينظر: أ.د. خالد محمد صالح، حوكمي مامله نهليكترونية كان، ص ٣١.

(٦) المصدر السابق نفسه، ص ٢١.



الحبلة، ونحو ذلك مما قد يحصل له، وقد لا يحصل له، وعلى هذا فلفظ الميسر في كتاب الله تعالى يتناول هذا كله<sup>(١)</sup>.

فيخاطر المشتري بالثمن الذي يدفعه مقابل الحصول على رموز عدّة حسب وعود من الشركة بدخول هذه الرموز إلى سوق النقود المشفرة وتداولها، رغم أن المشتري يعرف تماماً أنّ هذا الأمر ليس بيد صاحب الرمز، وبالتالي إما أن يكون غامماً إذا صار الرموز نقوداً مشفرة (coin)، وإما أن يكون خاسراً إذا لم تحصل ما وعد بها صاحبها، فجملة الموعود بها غير خاضعة لسلطة صاحبها، وحتى إذا لم نقل باحتسابها من المقامرة فإنّها تعدّ من المخاطرة الكبيرة، وقد أجمع الفقهاء على أنّ حفظ المال أحد المقاصد الخمس الكبرى.

فالمشتري مع علمه بعدم وجود سيطرة الواعد لتحقيق وعده وعدم وجود أيّ ضمان قانوني لاسترداد أمواله في حال إغلاق المنصة الإلكترونية أو عند إغلاق المحافظ الشخصية بسبب هروب صاحب الشركة، إلا أنّ الطموح بتحقيق أرباح كبيرة عن طريق وعود غير ضامنة جعله يقامر بأمواله.

ولا توجد هذه العناية والحفاظة على المال في أيّ قانون بشري، وبالتالي لا بد من مراعاة هذا الأمر خصوصاً مع ازدياد هذه السمة في المعاملات الإلكترونية، لذا من المفروض أن يمنع هذا النوع من المخاطرة العالية بالمال، وذلك بإضافة فقرة من مادة ٣٨٩ المعدل من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المتعلق بممارسة لعب القمار، لأن هذا المستوى من المخاطرة الفاحشة بالأموال لا بد أن تعدّ من القمار، ولا يختص القمار بالألعاب.

٣. استخدام نظام التسويق الشبكي وهو: نظام تسويقي مباشر، يروج لمنتجاته عن طريق المشتريين، بإعطائهم عمولات مالية مقابل كل من يشتري عن طريقهم، وفق شروط معينة<sup>(٢)</sup>.

وهذا النظام سبب للنزاعات والمخاصمات، وما كان سبباً للنزاع والبغضاء فإن الواجب منعه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحُمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فإحدى مقاصد تحريم هذه الخبائث هو حفظ الأخوة بين الناس وابتعادهم عن

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٨٣/١٩.

(٢) ينظر: بندر بن صقر الذياي، التسويق الشبكي تكييفه وأحكامه الفقهية، ص ١٤-١٥.

(٣) سورة المائدة: آية (٩١).



المخاصمات والمنازعات، والذي يدخل في هذا النوع من النظام التسويقي يحاول أن يجلب أكبر قدر من الناس، ويوقع كثيراً منهم في الضرر المؤكد، بسبب أن الناس متفاوتون في إقناع الناس، وأخيراً لا بد أن يبقى كثير من هؤلاء متضرراً وبالتالي مخصصاً لمن أوقعوهم في الضرر.

ورغم وجود خلاف معتبر في بعض صور التسويق الشبكي إلا أن هذا النوع من التسويق الشبكي لا وجه لجوازه وذلك لاشتراط صاحب الرمز المشفر (OneCoin) على كل مشترك جديد أن يدفع مبلغ (٣٠) يورو مقدماً مقابل اشتراكه في نظامه تسويق الشبكي، هذا غير ما يدفع المشترك مبلغاً آخر عند شراء أية دورة إلكترونية في منصة هذه الشركة، وتعطي الشركة نسبة ١٠٪ ممن يتصل به من فوّه في التسلسل الشبكي<sup>(١)</sup>، وهذا الاشتراط من الشركة تحسم الخلاف في حكم هذا النوع من التسويق الشبكي، وهذا لأن المحيزين أحد اشتراطهم على التسويق الشبكي أن يكون خالياً من شرط الشراء مقابل الحصول على حافز التسويق<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة لموقف القانون العراقي فإنه لم يتطرق إلى ذكر ما يسمى بالتسويق الشبكي أو الهرمي مباشراً أو غير مباشر، ولكن أصدر كل من مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودائرة الرقابة والتفتيش في هيئة الأوراق المالية تحديراً بشأن الاستثمار في الشركات التي تعمل بنظام التسويق الشبكي<sup>(٣)</sup>، ويوجد محاولات عدّة لتسريع قانون تجريم التسويق الشبكي، ومنها اجتماع خاص بين نواب دائرة الإعلام في مجلس التشريعي العراقي والبنك المركزي العراقي في ١١/٤/٢٠٢٣<sup>(٤)</sup>

٤. التسويق الشبكي يتضمن تعديراً وخداعاً واضحاً للناس:

والغرر كما قال ابن تيمية "بيع الغرر نهي عنه لأنه من نوع الميسر الذي يفضي إلى أكل المال بالباطل"<sup>(٥)</sup> وقد صح من السنة النبوية (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرْرِ)<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أ.د. خالد محمد صالح، حوكمي مامّةلة نةليكترونية كان، ص ٢١.

(٢) ينظر: التسويق الشبكي تحت المجهر، لزاھر سالم بلفقيه، بحث منشور على شبكة صيد الفوائد.

(٣) <https://aml.iq/?p=46043>

(٤) <https://iq.parliament.iq/blog>/لجنة-النقل-والاتصالات-تبحث-التسويق.

(٥) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، ج ٢٩، ص ٤٨٣

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب (اليوع)، باب (بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر)، برقم (١٥١٣)، ج ٣، ص ١١٥٣



والغرر والجهالة والخداع في هذا الرمز واقع أمور عدّة:

أ. باعتبار الوعد الذي أُلزمه على نفسه الشركة بأنّ هذه الرموز تصير نقودًا مشفرة بعد مدة من الزمن، مع أن تطبيق هذا الوعد غير داخل في سلطة الشركة المصدرة لهذا الرمز، وبالتالي تحقيق هذا الوعد متروك لتداعيات السوق ومعيار العرض والطلب.

ب. فإنّ الجهالة حاصلة باعتبار أن المشتري لا يعرف متى يتحقق هذا الأمر، وحتى الشركة لا تعرف متى تصير هذه الرموز المشفرة (Token) نقودًا مشفرًا (Coin) وبالتالي الجهالة محققة تمامًا.

ت. وأعلى مستوى الغرر هنا الذي يصل إلى الغبن الفاحش راجع إلى أن قيمة هذه الرموز المشفرة افتراضية تمامًا ولا تستند لا إلى حجم العرض والطلب السوقي، ولا أية منفعة مقصودة ولا سلعة حقيقية، فمجرد قيمة محدودة من قبل الشركة، وبالتالي لا يوجد أي ضمان في حال تدهورها لأي سبب من الأسباب فتكون قيمتها لا شيء تمامًا، وهذا هو ما حصل أخيرًا بعد أن اختفى صاحبة الشركة وخسر الناس أموالًا طائلة تقدّر بـ ٤,٣ مليار دولار<sup>(١)</sup>

القائلون بالجواز وأدلّتهم:

أولاً: استدلووا بالقاعدة الفقهية "أن الأصل في الأشياء الإباحة"<sup>(٢)</sup>.

ووجه استدلالهم: لا يوجد دليل شرعي من القرآن والسنة يمنع من الاستفادة بهذه الوسيلة المستجدة المشفرة، لتداول الخدمات والسلع، كباقي الأرصدة الإلكترونية.

ونوقش الاستدلال بهذه القاعدة: بأنّ لهذه القاعدة الفقهية جزءًا آخر لا بد من ذكره وهو (الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدلّ الدليل على التحريم) فإذا دلّ الدليل على التحريم بطل الاستدلال بهذه القاعدة، وقد سبق ذكر الأدلة الشرعية منها وجود الغرر الكبير، وحصول نسبة كبيرة من المخاطرة بالمال، ناهيك عن افتراضية هذا الرمز المشفر، بحيث لا يوجد أدنى مستوى من الضمان، لا قانونيًا، ولا باستنادها على أصول مالية قيمة مثل الذهب ولا خدمات، وبالتالي عرضة لانهيار والإفلاس.

<https://fintechgate.net/2023/09/15> (١)

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، ص ٦٠.



ثانياً: قالوا بأن تكييفها لا تخرج من أمرين:

الأمر الأول: بأنها نوع خاص من العملات المحدودة مثل باقي الأرصدة الإلكترونية، وعند شراء دورات علمية وخدمات إلكترونية، لا تحصل معها أحكام الربا، سواء من يشتريها بالقرض أو يستلمها بعد مدة من دفع ثمنها، مثلها مثل تداول أرصدة الهواتف والإنترنت وغيرهما. ويناقد هذا الاستدلال: بأن تكييف هذا النوع من الرموز المشفر بالعملات المحدودة مثل الأرصدة الإلكترونية في غير محلها:

أ. تم تسويقها من قبل مالكيها الرئيسي روجا إجناتوفا بأنها عملة مشفرة<sup>(١)</sup>.

ب. كل أنواع الأرصدة الإلكترونية تتداول مقابل تقديم خدمة حقيقية ومقصودة، أما ما يوجد في تداول ما يسمى بـ (One coin) دون أية خدمات، وأما الدورات التعليمية غير مقصودة في ذاتها كما بينا سابقاً. الأمر الثاني: بأن تكييفها سلعة إلكترونية من حيث كونها تحتاج إلى عملية ما تسمى بالتعدين (Mining) وذلك عن طريق برامج إلكترونية معقدة، وبالتالي يكون تكييفها سلعة إلكترونية، وبالتالي يجوز بيعها وشراؤها.

ويمكن مناقشة هذا الأمر: بأن الصحة- في تكييفها الشرعي للسلعة الإلكترونية- مردودة لأن أية سلعة حتى يمكن تداولها حتى يكون لها منفعة واضحة. وأخيراً هذا النموذج من الرموز المشفرة (One coin) قد حصل لها ما توقع عنها العلماء والباحثون، ومع انهيارها؛ حصل لملايين الناس ما حذر منه العلماء من الخسائر المادية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا إلى عدد من النتائج وذلك على النحو التالي:

١. الرموز المشفرة ذات المنفعة (Utility Token): عبارة عن رموز مشفرة تستخدم سلسلة الكتل غير الخاصة بها، لتقديم منافع وخدمات إلكترونية خاصة بها أو غيرها ولكن منعقدة معها، تعمل على

(١) [https://ar.wikipedia.org/wiki/ون\\_كوين](https://ar.wikipedia.org/wiki/ون_كوين)



منصات إلكترونية مستخدمة العقود الذكية، مثل رمز المشفر (AR) Arweave يقوم مشتموها بتقديم زيادة في تخزين البيانات لفترة طويلة من الزمن.

٢. أغلبية الرموز المشفرة ذات المنفعة تقدم خدمات، تقوم بوظيفة النقود المشفرة من حيث طرح رموزها (iCO) في سوق النقود المشفرة، وبالتالي تقوم بوظيفة التداول والمضاربات من أجل فروق الأسعار، وكذلك صرف العملات وتحويلها عن طريق منصات الإللكترونية.

٣. يكون تكييف هذه الرموز ذات المنافع كوسيلة دفع غير نقدية مثل الأرصدة الإللكترونية إذا اقتصر استخدامها في تقديم خدمات واقعية ومقصودة، ويكون حكمها الشرعي هو الجواز إذا كانت المنافع والخدمات شرعية.

٤. الأغلبية الساحقة من الرموز المشفرة لا يختلف حكمها الشرعي عما تسمى بالنقود المشفرة مثل البتكوين ولايتكوين وإيثريوم وغيرها، وذلك لوجود أكثر المحظورات الواردة مثل الغرر الكبير، والمضاربة على فروق الأسعار.

٥. تبين قاطعاً بالأدلة الشرعية والعاقبة العملية للرمز المسمى بـ (One coin) بأنها مجرد أكل أموال الناس بالباطل.

٦. لا يوجد حتى الآن في العراق أي تنظيم قانوني للتعامل مع كل هذه الرموز المشفرة، وكثرة استخدامها وتكرار نماذج متعددة من الاحتيال، أما ما قام به البنك المركزي العراقي فقد قرر منع التعامل بالنقود الافتراضية، وإخضاع المتعاملين إلى أحكام قانون غسيل الأموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، يشمل هذا المنع البنوك وصرافات دون الأشخاص، وذلك أن البنك المركزي تعد من جهة تنفيذية لا تشريعية.

## المصادر والمراجع References

١. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحارثي، مجموع الفتاوى، دار مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ط٣، ١٩٩٥، الحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.
٢. ابن حبان (محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ))، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.



٣. ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥ هـ))، بداية المجتهد، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
٤. ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥ هـ))، معجم مقاييس اللغة، الخقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٥. ابن ماجه، (أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣ هـ))، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٦. ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١ هـ))، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.
٧. أبو بكر سلطان، تقنية البلوكتشين: ماهي، كيف تعمل وآفاقها، مجلة الثقافة، ٢٠١٩.
٨. بندر بن صقر الديايي، التسويق الشبكي تكييفه وأحكامه الفقهية، رسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تاريخ النشر ٢٠٠٥.
٩. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١ هـ))، كشف القناع عن متن الاقناع، تح: لجنة متخصصة في وزارة العدل السعودية، (دار النشر: وزارة العدل، السعودية، ط١، ٢٠٠٠)، ج٥، ص ١٤.
١٠. حمزة موسى الياسين، العملات الرمزية الرقمية "الكوينزات" حقيقتها، أحكامها، آثارها الاقتصادية، ص ١٧، رسالة ماجستير، ٢٠٢١ م، من جامعة إدلب بسوريا، منشور على صفحات الإنترنت.
١١. أ.د. خالد محمد صالح، حوكمي ماملة ئلكترونية كان، منشور على الإنترنت، ٢٠١٩.
١٢. د. رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠١٠.
١٣. زاهر سالم بلفقيه، التسويق الشبكي تحت المجهر، بحث منشور على شبكة صيد الفوائد، بدون معلومات عن تاريخ النشر.
١٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ))، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
١٥. أ.د. علي محي الدين القرة داغي، المصارف والعملات الإلكترونية والرقمية تكييفها الشرعي وآثارها ومخاطرها، دار النداء، إسطنبول-تركيا، ٢٠١٩.
١٦. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣ هـ))، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط١٤٠٧، ٤ هـ - ١٩٨٧ م.
١٧. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بحوث لندوة العملات الإلكترونية، ٩-١١ سبتمبر ٢٠١٩، منشور على الإنترنت.



- ١٨ . مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٩ . معتز أبو جيب، و أ.د. أشرف هاشم، أنواع العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الإلكترونية، ٩-١١ سبتمبر ٢٠١٩، بحث منشور على الإنترنت.
- ٢٠ . النووي، (أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ))، المجموع شرح المهذب، دار عالم الكتاب، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢١ . النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ .

22. Mufti Faraz Adam-The shariah factor in cryptocurrencies and token-April2018 .

23. Wenhui Liang .How to value crypto utility token. June 2019.

المواقع الإلكترونية:

24. <https://coinmarketcap.com/currencies/solama>

25. <https://cointelegraph.com/learn/articles/what-is-filecoin-the-leading-decentralized-storage-network>.

26. <https://coinmarketcap.com/currencies/storj/>

27. <https://cryptoallarab.com/ما-هو-التميز-tokenization>

28. <https://en.wikipedia.org/wiki/DigiCash>

29. <https://www.investing.com/academy/crypto/what-is-a-crypto-token>

30. <https://www.investopedia.com/terms/o/onecoin.asp>

31. <https://www.howtogeek.com/799927/crypto-token-vs.-coin-whats-the-difference>.

32. <https://coinmarketcap.com>



33. Crypto Coins and Tokens: Their Use–Cases Explained | Ledger  
what–is–the–difference–between–coins–and–tokens
34. <https://coinmarketcap.com>
35. <https://www.youtube.com/watch?v=112u3psTuJQ&t=134s>
36. <https://www.facebook.com/pr.khalid>
37. [https://ahmedaccounting.blogspot.com/2017/11/blog-post\\_30.ht](https://ahmedaccounting.blogspot.com/2017/11/blog-post_30.ht)
38. <https://youtu.be/2hzfciGW5Sw?si=CzOnp99nzKeUAVV7>
39. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
40. <https://fintechgate.net/2023/09/15>
41. <https://aml.iq/?p=46043>
42. <https://iq.parliament.iq/blog>

